مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 26 عدد: 7 (رت 69) السنة: 2022

مغالطات النِّسبة وأوهام العناوين في الفنون والعلوم

– تفسير الإمام الداودي المسيلي أنموذجا–

The fallacies of the ratio and the illusions of titles in sciences and the arts Daoudi's interpretation as an example

د. عبد الغاني عيساوي[1]
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة
abdelghaniomar@yahoo.com

تاريخ الوصول 2022/06/29 القبول 2022/10/12 النشر على الخط 2022/11/05
Received 29/06/2022 Accepted 12/10/2022 Published online 05/11/2022

ملخص:

يسلط المقال الضوء على مغالطات نسبة الكتب وأوهام عناوين المصنفات في التراث العربي الإسلامي، ويعدد طرائق ذلك وأهم أسبابه، ليعرِّج على التراث التفسيري الجزائري الذي يعالج فيه مسألة تأليف الإمام الداودي لتفسير القرآن الكريم في تلك المرحلة المتقدمة جدا، والذي أثبتته كثير من المراجع المعاصرة، والتي تناقلت أمر نسبته من الشيخ عبد الرحمن الجيلالي الذي اعتمد على كلام الثعالبي في تفسيره "الجواهر الحسان"، لتتم دراسة هاته المسألة والخروج بنفي هذا الحكم، ومحاولة فهم كلام الثعالبي وفهم عباراته عند نقولاته لكلام الداودي من "تفسيره" النامي في شرح الموطأ.

كلمات مفتاحية: مغالطات، أوهام، العناوين، الداودي، النِّسبة، تفسير.

Summary:

The Article highlights the fallacies of the proportion of books and the illusions of the titles of works in Arab-Islamic heritage s interpretative heritage, which addresses the issue of Imam Daoudi's authorship of the Holy Koran at that very advanced stage. which was proven by many contemporary references, which conveyed an order attributed to Sheikh Abdul Rahman al-Jailali, who relied on the words of the alphabet in his interpretation "Al jawahir Al-hissan", to study this issue and come out by denying this judgment, and to try to understand the words of the foxy and to understand his words when conveying the word of the Daoudi from his "interpretation" in the explanation of the Mowata..

key words : The fallacies/ illusions/titles/ Daoudi's/ the ratio/interpretation.

[1] المؤلف المراسل: **عبد الغني عيساوي** البريد الالكتروني: **abdelghaniomar@yahoo.com**

مقدمة:

ازدانت المكتبة العربية الإسلامية بمؤلفات وتصانيف ضخمة العدد متنوعة المشارب، وكان سيلان مداد العلماء لا يتوقف ولا ينضب، في مسايرة للدورة الحضارية التي أمسك بزمامها المسلمون أمدا طويلا، حتى أنهم ألَّفوا وصنَّفوا في علوم وفنون دقيقة، كانوا سبَّاقين في زرع بذورها تأسيسا، وفي جنيها ثمرةً.

قامت حركات علمية بفهرسة هذا الناتج المعرفي الضخم، محاولةً منهم لضبطه والإبقاء على سلامته وصحته في النسبة والإسناد، ومحافظةً على محتواه المادي الكوديكولوجي والضمني المعرفي، بعد انتشار الكتابة والتأليف وترجمة الأعمال اليونانية والفارسية، وحضور النزاع الفرقي والانتصار المذهبي الذي بقدر ما استُل في سبيله السيف، فإن أحبار العلماء وطلبة العلم لم تكن ألطف ولا أرحم، بل كان الدافع أقوى حينما ارتبط الأمر سريعا بالمعتقد أو المذهب والذود عن حياضهما أصولا وفروعا، تأسيسا أو حماية، أكان مع أصحاب السقف الإسلامي الواحد، أو مع أصحاب الديانات الأخرى والعقائد المناقضة لأصل الإسلام.

يعتبر كتاب الفهرست لابن النديم (ت:388هـ) أول كتاب ببليوغرافي فَهرَسي، اهتم فيه صاحبه بذكر العَلم وفنه، وعنوان الكتاب بدقة، مع ملاحظات دقيقة وتنويهات فريدة وتعقيبات متينة، حاملا بين دفافه أخبار تلك التصانيف والتآليف، قارئا للمُنحنى التصنيفي للعلوم في تلك الحقبات المتباعدة، فقد أحصى فيه صاحبه أكثر من 8360 كتابًا لـ 2238 مؤلفًا، منهم 22 امرأة و65 مترجِمًا، هذا مع التنويه أنه قد مات عنه دون إتمام، وأن صنعته كانت الوِرَاقة، وهي الصنعة التي مكَّنت لصاحبها الحصول على مادة علمية كافية.

وبالرغم من هاته المحاولة الجادة القديمة، ومحاولات البقية من أهل هذا الفن الببليوغرافي الذي عرفته الساحة العلمية العربية الإسلامية مبكرا، والتي كانت تنشد ضبط العناوين وصحة نسبة الكُتب إلى أصحابها، وهو المبحث المهم في عملية تحقيق المخطوطات ونشر النصوص، غير أنه ولعوامل كثيرة متنوعة ليس هذا محل بسطها، نجد في الدراسات الأكاديمية المعاصرة أوهاما كبيرة في هذا المسلك، كما نجد أخطاء جسيمة في نسبة عنوانٍ لغير صاحبه، أو نسبة عَلم من الأعلام لفن من الفنون بسبب مغالطة في النِّسبة، أو وَهمٍ في القراءة، مع عدم التمكن- عند بعض المعاصرين- من فهم عبارات المتقدمين ومسالكهم في علم الببليوغرافية القديمة، التي تمثلت في كتب المشيخات والمسلسلات والفهارس والمسانيد وهلم جرا.

في التراث التفسيري الجزائري يعتبر الإمام أبو نصر الداودي (ت:402هـ) من أكثر الشخصيات بروزا في ساحة خدمة التفسير تأليفا، وقد دَوَّنت كثير من المراجع المعاصرة هذا الأمر، وجعلته أمرا ثابتا لا يقبل النقاش، وتأكَّدتْ هاته الخدمة وأنه من أعلام التفسير التأليفي في حاضرة المسيلة، عندما تم دراسة منهجه في دراسات أكاديمية لمرحلتي الماجستير والدكتوراه، وبعد النظر والتقصي، وجدت أن نسبة تفسير مكتوب للقرآن الكريم للداودي فيه وَهمٌ كبير وخطأ أكبر، كان سببه: مغالطة النِّسبة ووهامة العنوان.

فما أسباب الخطأ في نسبة بعض المصنفات لأصحابها؟ وما مواطن الوهامة والمغالطة في ذلك، وكيف تتم؟ ما صحة نسبة تفسير القرآن الكريم للإمام أبي نصر الداودي، وأنه من أعلام التفسير التأليفي في الجزائر؟

يُبحث ذلك وفق منهج استقرائي وصفي تحليلي، مقسما الورقة البحثية إلى مطلبين: الأول: عبارات المتقدمين في التصنيف، وصحة العنونة والنِّسبة. المطلب الثاني: الإمام أبو نصر الداودي ومغالطة تأليفه للتفسير. فخاتمة.

المطلب الأول: عبارات المتقدمين في التصنيف، وصحة العنونة والنِّسبة.

الكتابة في **علم التأليف** كانت في مجملها صنعة أعجمية غير عربية، وإن كان أهلها مقيمين في الحواضر العلمية العربية الكبرى كبغداد ودمشق والبصرة والكوفة، فالتأليف في علم التصنيف لم يعرف عند العرب، إذ كانت ثقافة دخيلة على حواضرهم، لذا فإننا نلاحظ أن غالب قرون التصنيف في الحواضر العربية الإسلامية كانت خلوا من اسم علم من أعلام العرب، وإن سلمنا أن ثقافتهم قد ترعرعت ونضجت في الديار العربية، ويستثنى من ذلك "رسالة الحدود" لجابر بن حيان الأزدي (ت: 199هـ) التي جعلها لتقسيمات العلوم وأسمائها وأهم المصنفين فيها.

استفتح الأعاجم التصنيف في هذا الفن بابن طيفور البغدادي(ت:280هـ) بمصنفه "أخبار المؤلفين والمؤلفات"، مرورا بـ"إحصاء العلوم" للفارابي(ت:339هـ) و"الفهرست" لابن النديم(ت:380هـ) و"مفاتيح العلوم " للخوارزمي(ت:387هـ)، وابن حزم الأندلسي(ت:456هـ) بـ"مراتب العلوم"، والجرجاني(ت:470هـ) بمصنفه "جامع العلوم"، وابن خير البلوي(ت:559هـ) في "نموذج العلوم"، وأبي الحسن علي ابن أنجب البغدادي (ت: 674هـ) في "أخبار المصنفين وأسماء المصنفات"، والبيضاوي المفسِّر(ت:685هـ) بمصنفه "موضوعات العلوم وتعاريفها"، وصولا لحاجي خليفة(ت:1068هـ) بكتابه الفذ "كشف الظنون"، فالتهانوي(ت:1158هـ) بمؤلفه "كشَّاف اصطلاحات الفنون"، فـ"تنويع العلوم" لزين الدين السهروردي الكردي(ت:1200هـ)، وصولا لصديق حسن القنوجي(ت:1307هـ) صاحب "أبجد العلوم"، وإسماعيل باشا البغدادي(ت:1399هـ) في "إيضاح المكنون"، وانتهاءً بكتاب "معجم المطبوعات" لأليان سركيس اللبناني (ت:1919م).

تقرر عند أصحاب كتب التراجم والسير أنهم غالبا ما يذكرون الأعلام بتخصصاتهم العلمية التي يستنبطونها من مصنفاتهم أو دروسهم، فيوردون اسم العَلم كاملا ثم يعقبونه بتلك الأوصاف وتلك النِّسبة من قولهم: المفسِّر المحدث المؤرخ اللغوي الفقيه الأصولي وغيرها، معتمدين في ذلك على نتاجهم العلمي وممارساتهم في حقل الدَّرس والتأليف أو ما شاع عنهم عند طلبتهم وتلاميذهم.

وغالبا ما نجد الترجمة تُختم بآثار العَلم ومصنفاته، فيذكرونها بعناوينها الأصلية التي كتبها مؤلفوها أول مرة، أو يقومون بوصف عمله وأنه قام "بكذا" من العمل، وهو حال كثير من المصنفات التي وصلتنا بهذا التعبير، الذي ينسحب غالبا على التصانيف التي لم يقم أصحابها بعنونتها ابتداءً.

وبقاء المصنَّف دون عنونة من طرف صاحبه أحد أكبر أسباب هذا الحاصل والناتج من الخطأ في مبحث صحة نسبة الكتاب إلى صاحبه، خاصة إن كان لا يحمل أيضا اسم صاحبه، كما هو معتاد في لوحة حرد المتن أو في بداية المتن، فهذا كتاب "شرح ديوان المتنبي" الذي لازال يطبع وينسب لأبي البقاء العكبري (ت: 616هـ)، قد قام الدكتور مصطفى جواد العراقي(ت:1969م) –رحمه الله– بإثبات خطأ تلك النسبة وأنه لابن عدلان الموصلي(ت: 666هـ)[1]، مستدلا بمجموعة من الأدلة، منها ما كان من داخل المتن نفسه، ومنها ما كان من خارجه، كان عدم تسمية صاحبه لمصنَّفه أبرزها، وقيام أهل السير والتراجم بوضع عنوان من عندهم من أهم أسباب خطأ نسبته لحد اللحظة.

1: نشر مقاله في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مج:22،ج:2،01/37-47، بعنوان: شرح ديوان المتنبي لابن عدلان لا للعكبري. وتجدر الإشارة إلى أن أول من تطرق لهاته المسألة هو المستشرق الفرنسي بلاشير، في بحث ألقاه في مؤتمر المستشرقين، وقد نشره في حوليات معهد الدراسات الشرقية م04 سنة: 1938م، بعنوان: حول تعليق على ديوان المتنبي، "هكذا".

وقد يعتري الخطأ النسبة والعنونة كليهما[1]، فيخطئ المحقق في نسبة الكتاب لصاحبه، ثم يخطئ في كتابة العنونة أيضا، كما هو في كتاب" شرح الدرة المضيئة في القراءات" لمحمد بن محمد النويري(ت:857هـ)، والصواب أنه لشمس الدين محمد السمرقندي الشهير بحافظ جَراغ(ت:750هـ)، وأن عنوانه الصحيح هو:"عقد الدرر المضيئة في شرح القراءات الثلاث المروية"، وهذا بعد العثور على نسخة نفيسة من مخطوطه في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة، وهي نسخة كتبت في زمن المؤلف.

وقد تصح نسبة الكتاب لصاحبه، غير أن بعض المعاصرين يضع عنوانا من عنديته، ليظهر محتوى المادة، وهو صنيع كثير من المحققين، كما هو الشأن في رسالة ابن تيمية في أصول التفسير، فإن المحقق هو الذي وضع العنوان، واشتُهرت الرسالة بتلك العنونة التي تُوهِم أن مؤلفها هو واضعها. وهو ما نجده أيضا في كتاب:"أحكام القرآن الكريم" للإمام الباغاني الخنشلي(ت:401هـ) والذي طبعه محققه بهذه العنونة اجتهادا منه للتدليل على محتوى الكتاب، وإلا فإن اللوحة الخارجية جاءت حاملة لعنوانه بـ" مختصر فيه أحكام القرآن الكريم، اختصار ..." ثم ذُكر اسم مؤلفه كاملا، وهذا الذي ينبغي عنونة الكتاب به.

كما قد يصح الكتاب نِسبَةً، ويُسمي المؤلِّف تصنيفه، ثم يعدل المحقق عن التسمية الحقيقية لتسمية مختصرة أو دالة على محتوى الكتاب، كما هو الشأن مع كتاب" نواسخ القرآن" والذي طبع أيضا بعنوان" ناسخ القرآن ومنسوخه" لابن الجوزي (ت:597هـ)، إذ نجد أن المحقق قد أغفل عنوان صاحبه الصريح والذي أورده في ثبته الذي نقله ابن رجب الحنبلي في "ذيل طبقات الحنابلة" وذكر فيه أن اسم كتابه هذا هو: "عمدة الراسخ في معرفة المنسوخ والناسخ"، وهو تصرف من المحقق لا يصح ولا يحق، وهو أيضا ما نجد في كتاب" التوحيد وإثبات صفات رب العالمين" لابن خزيمة، والصواب الذي وجد في كل نسخه المخطوطة أن عنوانه:" كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل التي وصف بها نفسه في محكم تنزيله الذي أنزله على نبيه المصطفى صلى الله عليه وسلم وعلى لسان نبيه بنقل الأخبار الثابتة الصحيحة نقل العدول عن العدول من غير قطع في إسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار"، فبالرغم من طول عنوان الكتاب إلا أن الواجب ذكره كما أورده صاحبه، والتدخل فيه بالاختصار عمل مخل لا يصح، يؤدي للوهامة والاضطراب. والأمر نفسه أيضا في كتاب"مقدمة ابن الصلاح" لابن الصلاح (ت:643هـ)، وقد طبع بتحقيق الدكتورة عائشة بنت الشاطئ، وهي عنونة غير صحيحة للمتن، إذ ذكر ابن الصلاح نفسه في مقدمته أن كتابه هذا بعنوان:" معرفة أنواع علم الحديث".[2]

وقد تصح تسمية الكتاب أيضا، غير أنه يُختلف في صحة النسبة، وهو الأمر الذي ينسحب على كتاب "عمدة الكتاب وعدة ذوي الألباب" المنسوب للمعز بن باديس الصنهاجي (ت: 454هـ)، والذي نازعه في النسبة علي بن هلال المعروف بابن البواب (ت:413هـ)، وأبو القاسم الزجاجي(ت:340هـ)، وقد أثار هاته المسألة محقق الكتاب أستاذنا القدير عبد الستار الحلوجي – حفظه الله– والذي نشره في العدد 17 من مجلة معهد المخطوطات بالقاهرة، وقطع أن الكتاب ليس للمعز بن باديس الصنهاجي، وذكر الخلاف في صحة النسبة للبقية.

وجدير بالذكر أنه قد نُسب للإمام البليدي الجزائري (ت:1177هـ)، تفسير بعنوان:"حاشية على أنوار التنزيل" للبيضاوي، وعند وقوفي على غالب مخطوطات هذا التصنيف وجدت أنها حاشية على حاشية الشهاب على أنوار التنزيل للبيضاوي، فلم يقم

1: كثير من التمثيلات والنماذج لما أوردته من التقسيمات، استعنت فيها على كتاب الشيخ حاتم الشريف العوني:" العنوان الصحيح للكتاب" .

2: مقدمة ابن الصلاح، عثمان عبد الرحمن، ابن الصلاح، تح: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دط، ت:1986م، ص: 06.

الإمام البليدي بالتحشية مباشرة على الأنوار، بل قام بالتحشية على حاشية الشهاب[1]، وهو الخطأ الذي وقع فيه كل من ترجم له، كالزركلي صاحب "الأعلام" ورضا كحالة وعادل نويهض في المعجمين، وحتى من قبلهم كإسماعيل باشا البغدادي.

إذا تقرر هذا، فإن الوقوف على عبارة أهل السير والتراجم والفهارس بات في غاية الأهمية، خاصة إذا ثبت أن عباراتهم في بعض الدلالات مختلفة، وأنها قد تكون هي أيضا سببا في الوهامة في العنوان وصحة نسبة الكتاب لصاحبه، فإنك ترى أن لفظ الحدود – مثلا– إن أُطلقت في عناوين بعضهم يراد بها ضبط بعض معاني المصطلحات والأسماء، ومنه "رسالة الحدود" لأبي الحسن الرماني المعتزلي (ت:384هـ) الذي قال في تعريفه لها:" يُحتاج إليها في علم النحو وهي: القياس والبرهان والبيان والحكم والعلة والاسم والفعل والحرف والإعراب والبناء والتغيير والتصريف والغرض والسبب... "[2] وعدَّد أسماء ومصطلحات علم النحو كاملة، وكذا "رسالة الحدود" للشهاب الأبذي (ت:860هـ)، وهي أيضا في علم النحو، ومنه أيضا "رسالة الحدود في الأصول"، لأبي الوليد الباجي (ت: 474هـ) وهي رسالة في أصول الفقه، و"رسالة الحدود" لجابر بن حيان الأزدي (ت: 199هـ) التي صنَّفها في تسميات العلوم وتقسيماتها، والمشتهر في التسمية بالحدود استخدام أهل الصنعة الفقهية، إذ جعلوه في مصنفاتهم لبيان أحكام العقوبات المقررة والمقدرة كونها حقا لله تعالى، تفريقا بينها وبين القصاص والتعزير، وعقدوا لها أبوابا وكتبا داخل مصنفاتهم الفقهية والحديثية الضخمة.

سأقف هنا على لفظتي: **التفسير والشرح**، باعتبارهما مصطلحين دارجين في تلك المرحلة التي كان شرح وتفسير أمهات التصانيف في الفن الواحد منتشرا بين الأعلام، خاصة ما كان من تفسير أمهات كتب الحديث، وسيجد الناظر أن لفظة الشرح تعني التفسير والعكس صحيح، وفي بعض الفهارس والتراجم وكتاب "الفهرست" تحديدا، وقعتُ على كثير من هذا الصنيع، وفي فنون مختلفة، وهذه بعض النماذج أدلل بها:

أ: في التفسير والشرح لأمهات كتب اللغة والنحو والقصائد:

ذكر ابن النديم أن لبرزخ العروضي(ت:180هـ) شرحا على كتابه "العروض" سمَّاه بالقول: "تفسير الغريب"[3]، كما ذكر له كتاب "تفسير القصائد والمعلقات وتفسير إعرابها ومعانيها"، ويذكرون كتاب "تفسير غريب سيبويه" لصالح بن إسحاق الجرمي(ت:225هـ)، وكتاب" تفسير المراثي الثلاثة والقصيدة الرائية" لمحمد بن خلف بن المرزبان(ت:309هـ) وكتاب "تفسير السبع الجاهليات بغريبها" لنصير الدين التكريتي العُمري (نحو ت:330هـ).

ب: في التفسير والشرح لأمهات كتب الفقه:

ذكر ابن خير الإشبيلي في فهرسته أن القنازعي أبو المطرف عبد الرحمن (ت:413هـ) كان من مؤلفاته: "تفسير الموطأ"، وذكر ابن النديم أن يحي بن إبراهيم بن مزين (ت:292هـ) له كتاب: "تفسير الموطأ"، وأن من تصانيف أحمد بن عمران بن سلامة الأخفش (ت:250هـ) كتاب "تفسير غريب الموطأ".

1: حُقق جزء من المخطوط من طرف الطالبة زينب بوحجة، وإشراف الأستاذ عبد الغني عيساوي، وهما أول من أشارا إلى هذا الوهم الحاصل، إذ لم تشر له كل الفهارس التي أوردته.

2: رسالة الحدود، علي بن عيسى الرماني، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، دت، دط، ص: 65.

3: الفهرست، محمدبن إسحاق ابن النديم، تح: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت، ط: 02، ت: 1997م، ص: 98.

أما عن لفظهم: كتاب التفسير، فإنهم لا يريدون به التصنيف المنفرد مطلقا، بل إنها تعني الفصول والأبواب بالتسميات المعاصرة، إذ كانوا يذكرون للمؤلف كتاب التفسير يستفتحون به تشريفا وتكريما، ثم بقية الكتب داخل مصنفه الواحد، كصنيعهم في ترجمة الحسن بن محبوب السراد(ت:224هـ) إذ يقول ابن النديم في ترجمته:" وهو الزراد من أصحاب مولانا الرضا، ومحمد ابنه، وله من الكتب: كتاب التفسير، كتاب النكاح، كتاب الفرائض والحدود والديات..." ثم يعقب عليه بالقول:" قرأت بخط أبي علي بن همام قال **كتاب** "المحاسن" للبرقي يحتوي على نيف وسبعين **كتابا**"[1].

ومثاله أيضا، أبو النضر محمد بن مسعود العياشي(ت نحو: 320هـ) يقول النديم مرتبا كتابه وفق ترتيب صاحبه بالقول:" وقد ذكرته على ما رتبه صاحبه: هذا كتاب التفسير كتاب الصلاة كتاب الطهارات كتاب مختصر الصلاة كتاب مختصر الحيض كتاب الصوم كتاب مختصر الصوم كتاب الجنائز كتاب مختصر الجنائز[2] ... إلى أن أتى على جميع كتابه.

كما ذكروا لهلال بن يحي أبي بكر(ت:245هـ) كتاب **تفسير الشروط**، وذكر ابن خير الإشبيلي لأبي عبد الله محمد الباجي جزءا فيه: **تفسير الزكاة**[3].

ج: في التفسير والشرح لأمهات كتب الحديث:

كثيرة هي إطلاقات أهل التراجم للفظ التفسير يريدون به الشرح في كتب الحديث، فقد عُرف شرح صحيح البخاري لأبي الوليد هشام بن عبد الرحمن المعروف بابن الصابوني بـ: تفسير البخاري، وذكروا أن لأبي جعفر محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي (ت:298هـ) كتاب: تفسير المسند، أي مسند الإمام أحمد بن حنبل. كما كانوا يطلقون على شرح بعض أفراد الأحاديث التي تناولوها بالشرح، تفسيرا، كصنيع ابن خير الإشبيلي عند ذكره لجزء أبي بكر محمد ابن حيدرة بن مفوز المعافري، إذ يقول:" فيه مسألة في تفسير قول النبي صلى الله عليه وسلم في خالد بن الوليد رضي الله عنه: إن خالدا قد احتبس أدراعه وأعتاده. [4]

د: في التفسير والشرح لكتب قبائل العرب وتاريخها، وفي الجبر:

لم أجد من إطلاق التفسير أو الشرح على كتب التأريخ للقبائل ومواطنها إلا ما ذكره ابن النديم في فهرسته حينما أورد تصانيف ابن الأعرابي(ت:231هـ) وذكر منها: كتاب "تفسير القبائل" و"مدح القبائل"[5]، وهو تصنيف في تاريخ القبائل العربية ومواطنها وأماكن تواجد سلالاتها وأنسابها.

وفي الجبر، ذكروا لأبي الوفاء البوزجاني (ت:388هـ) كتاب:"تفسير كتاب الخوارزمي في الجبر والمقابلة"، وله أيضا كتاب:"تفسير كتاب ديوفنطس في الجبر"، وكتاب: "تفسير كتاب أبرخس في الجبر"، وعباراتهم في هذا مشتهرة منتشرة.

يتقرر من هذا، أن عبارة التفسير عندهم كانت بمعنى الشرح غالبا، والعكس صحيح، وعلى بساط تفسير القرآن الكريم فإنها المسألة التي استدل بها غالب من نسب للإمام الداودي تفسيرا للقرآن الكريم، والذي يبحث في الآتي.

1: المرجع نفسه، ص: 272.

2: الفهرست، محمد بن إسحاق ابن النديم، ، ص: 241.

3: فهرسة ابن خير الإشبيلي، محمدبن خير، الإشبيلي، تح: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، لبنان، ط: 01، ت: 1998م، ص: 59.

4: المرجع نفسه، ص: 167.

5: الفهرست، محمد بن إسحاق ابن النديم، ص: 95.

المطلب الثاني: الإمام أبو نصر الداودي المسيلي(ت:402هـ) ومغالطة تأليفه للتفسير:

يعتبر الإمام الداودي من أبرز وأشهر علماء الحواضر العلمية الجزائرية الذين تركوا بصمات ظاهرة بجهودهم المبذولة في الدَّرس والتأليف في كثير من الفنون والعلوم، ويُنسب للإمام الداودي تفسيرٌ للقرآن الكريم قام بتأليفه وتصنيفه في تلك المرحلة المبكرة التي لم نشهد أي تفسير مكتوب عدا تفسير هود بن محكم الهواري الإباضي، وقام وقد قام الباحث خالد بن زيان بدراسة أكاديمية لنيل شهادة الدكتوراه جمع فيها كل أقوال الإمام الداودي، وراح يحللها ويناقشها، وعند الوقوف على مبحث صحة نسبة التفسير إلى صاحبه، تعثر الباحث، ولم يجد من استدلال إلا ما هو رائج من أخذ الإمام الثعالبي عنه، وما روجه الشيخ عبد الرحمن الجيلالي رحمه الله، ووقوفا على حقيقة هذا التأليف الذي يطوقه الشك من كل جانب، أردت البحث والتقصي في هاته المسألة وفقا للآتي:

الفرع الأول: ترجمة الإمام الداودي:

أبو جعفر أحمد بن نصر الدَّاودي الأسدي، من أئمة المالكية بالمغرب، أصله من المسيلة[1]، وقيل من بسكرة، لا يعلم تاريخ ولادته، دَرَس علوم العربية من نحو وصرف وبلاغة، ثم بعض مختصرات كتب الفقه المالكي، كما هو متعارف عليه عند مدرسي تلك العصور، حلاَّه القاضي عياض بالقول:"من المتَّسمين في العلم المجيدين للتأليف،كان فقيهاً فاضلاً متفنناً مؤلفاً مجيداً"[2]، وكان درسه –طلبه للعلم– وحده لم يتفقه في أكثر علمه على إمام مشهور وإنما وصل بإدراكه[3]، كما حلاَّه المخلوف بالقول: "الإمام الفاضل العالم المتفنن الفقيه، له حظ من اللسان والحديث والنظر".[4]

كان بطرابلس وبها أملى كتابه في شرح الموطأ، ثم انتقل إلى تلمسان، ولا يعلم تاريخ ذلك، ألّف كتابه "النامي[5] في شرح الموطأ"[6]، و"الواعي في الفقه"، و"النصيحة في شرح البخاري"[7]، و"الإيضاح في الرد على القدرية"[1]، و"كتاب الأسئلة والأجوبة"[2]، و"كتاب و"كتاب البيان: و"كتاب الأموال"[3] وغير ذلك، توفي بحاضرة تلمسان سنة:402هـ، وقبره عند باب العقبة.

1: وأرجح كونه مسيلي النسب من قبيلة الدوادة الصحراوية، لأنه أقام في بداية أمره وطلبه في المسيلة، قبل هجرته لطرابلس، كما حدَّث بها، وهو ما نجده في ترجمة أحد طلبته أحمد بن محمد بن عبيدة المعروف بابن ميمون، وترجمته في "الصلة" (ص:52)، كما نسبه ابن خير الإشبيلي إلى المسيلة بالقول: "الفقيه المالكي من أهل المسيلة"، انظر: فهرس ابن خير الإشبيلي، ص: 76.

2: ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي عياض بن موسى اليحصبي، تح: ابن تاويت الطنجي وآخرون، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، ط:01.ج: 7، ص: 104.

3: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي ابن فرحون، تح: محمد أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، دط، دت. ج: 01، ص: 165-166.

4: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن سالم مخلوف، تحقيق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب المصرية، بيروت، ط: 01، ت: 2003م، ج: 01، ص: 164.

5: وعند بعضهم "القاضي"، كما في ترتيب المدارك للقاضي عياض.

6: توجد منه نسخة بمكتبة القرويين بفاس تحت رقم:527 ونسخة أشار إليها الحسين محمد شواط برقم:175، فهرس مكتبة القرويين (181/01، وذكر أنها جزء.

7: **مصنَّفٌ مفقود لم يعثر عليه**،حتى قال يوسف الكتاني:" أما عن شرح "النصيحة" فلا يعرف أثره إلى اليوم، وقد كانت الظنون أنه من ذخائر خزانة القرويين، القرويين، وقد بحثت عنه طويلا، وبمساعدة قيمها المرحوم العابد الفاسي، ومساعديه الذين أكدوا عدم العثور عليه، كما أنه لا يوجد مسجلا ضمن الكتب

يمكن اعتباره أوَّل من شرح الجامع الصحيح للبخاري، ونازعه في ذلك الإمام الخطابي، وهو بيقين أوّل من شرحه من المغاربة، وقد اعتمد عليه ابن حجر في فتحه فنقل منه حوالي 480 موضعا بين استشهاد ونقل، وأورد الكثير من أقواله واختياراته، كما يعتبر بتأليفه "النامي" ثاني شارح للموطأ بعد شرح محمد بن سحنون القيرواني له.

تجدر الإشارة إلى أنه هناك عالم آخر إسمه أحمد بن نصر الداودي، توفي سنة: 307هـ، ترجم له صاحب "شجرة النور" وذكر أنه ذكر الأخير للتفريق بينهما.

الفرع الثاني: تفسيره للقرآن الكريم، بين الحقيقة والمغالطة.

لم يُذكر في كتب التراجم والسير التي ترجمت للإمام الداودي اشتغاله بالتفسير وعلومه، غير أن الشيخ عبد الرحمن الجيلالي – رحمه الله– أشار في مواطن عدَّة من تاريخه للجزائر[4]، أن الإمام عبد الرحمن الثعالبي صاحب تفسير "الجواهر الحسان" قد أخذ ونقل من تفسير سمَّاه "تفسير الداودي"، واعتمد عليه وعلى تقريراته وترجيحاته في مواضع عدة من تفسيره، بل وسمَّاه بالقول: "تفسير القرآن المجيد"، وهذا منه تفرد غريب عجيب –رحمه الله–.

قلتُ: بل صرّح الإمام الثعالبي بذلك، وأخبر أنه أخذ من تفسير الداودي، وصرَّح باسمه قائلا:" ومهما ذكرت الداوديّ في هذا "المختصر"، فإنما أريد أحمد بن نصر الفقيه المالكي، ومن تفسيره أنا أنقل".[5]

وقد أحصيتُ أكثر من 60 موضعا، نقل فيه الإمام الثعالبي عن الداودي، مشيرا له بالقول: قال الداودي في تفسيره، أو: وفي تفسير أبي نصر، أو: وكذا فسَّر الداودي، وأحيانا يذكر اسمه كاملا بالقول: وفي تفسير أبي نصر أحمد الداودي.

ورغم كل هذا فإنه لا يمكن الجزم بوجود هذا التفسير وصحة نسبته لمؤلفه، ذلك أن كل كتب الببليوغرافيا والتراجم التي ترجمت للداودي لم تذكر له هذا التفسير، بما في ذلك كتب طبقات المالكية كابن فرحون والقاضي وغيرهم، وهذا مُشْكِلٌ مبهم.

وعمدة من قال بهذا التفسير، كلام الثعالبي في تفسيره، ونقله لنصوص يثبت فيها أنها من تفسير الداودي، وأزعم أن قول الثعالبي: "قال الداودي في تفسيره" يريد به تفسيره للموطأ، الذي هو "النامي في شرح الموطأ"، فكثير ممن كَتب عن مؤلفات

المفهرسة بها، ولا ذكر له في مختلف القوائم والفهارس المتعلقة بخزانة القرويين منذ "فهرس بل" سنة 1917 إلى اليوم، ولكنني أميل إلى وجوده إما بين الكتب التي لم تفهرس بعد، والتي أخذت الروضة تأكل بعضها، وإما بين مئات الكتب التي استعيرت من خزانة القرويين، وبقيت ضائعة عن المستعيرين إلى الآن، ومازلتُ آمل العثور على هذا "الشرح" النفيس. انظر: مدرسة الإمام البخاري في المغرب، يوسف الكتاني، دار لسان العرب، بيروت، ط:01، دت، ج:02، ص: 569-570.

1: وعند بعضهم "الفكرية"، كما في ترتيب المدارك للقاضي عياض، وربما هو تصحيف من قبل النساخ، والله أعلم.

2:منه نسخة في مكتبة الزيتونة تحت رقم:10486، ونسخة ثانية بالخزانة العامة بالرباط برقم: 8178.

3: وهو فتاوى وأحكام في الأمور العارضة وفيما جرى عليه الحال في البلدان المفتوحة مثل: صقلية والأندلس وبعض بلدان إفريقية الجنوبية، وبعض النوازل الفقهية التي كانت في عصر المؤلف، وتوجد منه نسخة مخطوطة بدار الكتب مصورة عن النسخة الموجودة بالأسكوريال بإسبانيا تحت رقم:1165، وقد قام بتحقيقه رضا محمد سالم شحادة، وطبعه مركز إحياء التراث العربي، الرباط بالمملكة المغربية الشقيقية، وتقدم الأستاذ نجيب عبد الوهاب بمناقشة حوله في رسالته للدكتوراه بجامعة بريطانيا.

4: تاريخ الجزائر العام، عبد الرحمن الجيلالي، ج:1، ص: 273.

5: الجواهر الحسان في تفسير القرآن، عبد الرحمن الثعالبي، تحقيق: محمد معوض،عادل عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 01، ت: 1418هـ، ج: 01، ص: 430.

الداودي عند ذكرهم لشرحه لموطأ مالك يقول: المسمى "تفسير الموطأ" وهو صنيع ابن خير الإشبيلي في فهرسته حينما ذكر تصانيفه ولم يذكر تفسيره للقرآن، وقال في شرحه للموطأ: "تفسير الموطأ"[1]، خاصة أنه أخبر عن رؤيته لإجازة بتصانيف الداودي كتبها الداودي نفسه.

يقول ابن خير الإشبيلي:" كتاب "تفسير الموطأ" لأبي جعفر أحمد بن نصر الداودي، الفقيه المالكي من أهل المسيلة وسماه الكتاب[2] "النامي"، حدثني به أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر رحمه الله قال حدثنا به أبو علي الغساني قال حدثنا به أبو القاسم حاتم بن محمد الطرابلسي قال حدثني به أبو عبد الملك مروان بن علي القطان ويعرف بالبوني صاحبنا الفقيه بطرابلس وسكن معه مدة من خمسة أعوام، قال أبو علي: قال لي حاتم بن محمد: وكان أبو جعفر الداودي حين دخلت إلى المشرق حيا بتلمسان، فلم يمكني لقاؤه –الداودي– لتغرب الطريق من الجهة التي خرجت إليها من البحر، وتوفي الداودي بتلمسان سنة 402هـ، وحدثني به أيضا أبو محمد بن عتاب إجازة قال: حدثني به أبو عمر بن عبد البر –رحمه الله– إجازة، قال: حدثني به أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي إجازة منه لي في جميع ما رواه وألّفه –رحمه الله–، وحدثني به أيضا أبو محمد بن عتاب عن حاتم بن محمد الطرابلسي بسنده المتقدم".[3]

كما أن ابن بشكوال ذكر في ترجمة مروان بن علي الأسدي القطان أحد طلبة الداودي أنه "صحبه –الداودي– مدة خمسة أعوام، وأخذ عنه معظم ما عنده من روايته وتواليفه، وله كتاب مختصر في تفسير الموطأ، هو كثير بأيدي الناس[4]، قلتُ: وقد سمَّاه تفسيرا للموطأ، ويريد به شرح الداودي على الموطأ، وغريب جدا ألا يذكر تلميذه وطالبه الذي لازمه طيلة خمس سنوات تفسيره للقرآن الكريم لو كان موجودا.

كما أن نقولات الإمام الثعالبي بعد أن تتبعتها وجدت أن بعضها كان في الصنَّعة الفقهية ترجيحا لقول مالك صاحب المذهب كما في قوله:" قلت –الثعالبي–: وعبارة الداوديُّ قال مالك: ولا يَحْكُمُ بينهم، إذا اختار الحكم إلا في المظالم، فيحكم بينهم بما أنزل اللَّه، ولا يحكم فيهم في الزنا إلا أنْ يعلنوه، فيعاقَبُونَ بسبب إعلانه، ثم يردُّون إلى أساقفتهم، قال مالك: وإنما رجم النبيّ اليهوديَّيْنِ قبل أنْ تكون لهم ذمَّة. انتهى".[5]

وفي "نيل السائرين في طبقات المفسرين"[6] ذكرٌ وترجمةٌ للإمام الباغاني في طبقة المفسِّرين من القرن الخامس، ولم يذكر الداودي على اشتهاره، كذا في "طبقات المفسِّرين" للداودي (ت:945هـ) فقد ذكر الإمام الباغاني وأغفل ذكر الداودي المسيلي.

قلتُ: كان بالإمكان أن يزال هذا الإشكال من أساسه بعقد مقارنة بين ما وجد مكتوبا عند الإمام الثعالبي في تفسيره، وبين شرحه على الموطأ المسمى: "النامي في شرح الموطأ"، غير أنه لا توجد إلا نسخة واحدة ووحيدة لهذا المخطوط، وهي بمكتبة القرويين

1: فهرسة ابن خير الإشبيلي، ابن خير الإشبيلي، ص: 76.

2: هكذا في الأصل.

3: الفهرسة، لابن خير الإشبيلي: ص: 76.

4: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، خلف بن عبد الملك، ابن بشكوال، اعتناء: عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:02، ت:1955م، ص: 582.

5: الجواهر الحسان في تفسير القرآن، عبد الرحمن الثعالبي، ج:02، ص: 384

6: نيل السائرين في طبقات المفسرين، محمد طاهر، مكتبة اليمان، باكستان، ط:03، ت: 2000م، ص: 119.

بفاس، برقم: 150، وهي مبتورة الأول والآخر، لا يوجد فيها ورقة الكولوفون، علق عليها الدكتور عبد العزيز دخان بالقول: "عتيقة جدا، تصعب الاستفادة منها". وعدم الاستفادة منها لعتاقتها يبقينا على أصل القول أنه لا يوجد للإمام الداودي هذا التفسير.

وتجدر الإشارة إلى أن الإمام الداودي في شرحه المفقود "النصيحة على صحيح البخاري"، كان يكثر من إيراد الآيات القرآنية استدلالا بها، وتفسيرا لها، وهو المثبت من خلال نقولات ابن حجر في فتحه عن الداودي، وهذا مثال –ومثله كثير– عن منهجه في "النصيحة" إذ يقول عند شرحه لحديث:" إِنَّمَا الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ": "الْفَقْر وَالْغِنَى مِحْنَتَانِ مِنْ اللَّه يَخْتَبِرُ بِهِمَا عِبَاده فِي الشُّكْر وَالصَّبْر كَمَا قَالَ تَعَالَى:"إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْض زِينَة لَهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيّهمْ أَحْسَن عَمَلًا"، وَقَالَ تَعَالَى:"وَنَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْر فِتْنَة"، وَثَبَتَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" كَانَ يَسْتَعِيذ مِنْ شَرّ فِتْنَة الْفَقْر وَمِنْ شَرّ فِتْنَة الْغِنَى"، قال ابن حجر: ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامًا طَوِيلًا حَاصِله أَنَّ الْفَقِير وَالْغَنِيَّ مُتَقَابِلَانِ لِمَا يَعْرِض لِكُلٍّ مِنْهُمَا فِي فَقْره وَغِنَاهُ مِنْ الْعَوَارِض فَيُمْدَح أَوْ يُذَم وَالْفَضْل كُلّه فِي الْكَفَاف لِقَوْلِهِ تَعَالَى:"وَلَا تَجْعَل يَدك مَغْلُولَة إِلَى عُنُقك وَلَا تَبْسُطهَا كُلّ الْبَسْط"، وَقَالَ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" اللَّهُمَّ اِجْعَلْ رِزْق آلِ مُحَمَّد قُوتًا ".[1]

وفي غياب نسخة صحيحة السند للإمام الداودي، أو ترجمة جديدة من أحد كتب التراجم والسير المخطوطة التي لم تطبع بعد، لا يمكن القول أنه من أعلام التفسير الجزائريين، وأنه ممن خدم التفسير تأليفا، مع مكانته العلمية الكبيرة.

قلتُ: وبنفس هذا الوهم نُسب أيضا مروان بن علي الأسدي البوني[2](ت:439هـ) إلى التفسير وأنه من رجال التفسير[3] في أرض الجزائر، وهو الوهم الذي قلَّده تماما بتمام صاحب"المفسرون الجزائريون عبر القرون"[4] بل حتى أنه نقل نفس الهوامش التي اعتمدها عادل نويهض في معجمه، يقول ابن بشكوال في ترجمة مروان بن علي الأسدي:"روى عنه أبو القاسم حاتم بن محمد وقال: قرأت عليه تفسيره في الموطأ"[5]، ولم تذكر المصادر والمراجع أنه كان مفسِّرا أو صاحب صناعة تفسيرية، بل أجمعوا أنه رجل حديث وفقه.

خاتمة:

في خاتمة هذا المقال، يمكننا القول أن المغالطة في النسبة، والوهامة في العنوان، من بين أهم المسائل الموجودة في تراثنا العربي الإسلامي المعرفي، والتي ينبغي الاهتمام بها، مع ضرورة التعامل معها بحذر شديد، لما نرومه من خلالها من تصحيحات وتصويبات تفيد كثيرا في باب السير والتراجم ومعرفة الرجال وآثارهم، وأن الوقوف على عبارات المتقدمين، ومحاولة فهمها ودراستها بات أمرا مهما ومطلبا ملحا، لا تقوم الدراسات المعاصرة إلا به، لذا نلفت إنتباه الباحثين والطلبة لهذا المقصد وهذا المسلك.

من نتائج البحث المقررة، أن الإمام الداودي المسيلي، يعتبر من الشخصيات العلمية الكبيرة في الحواضر العلمية الجزائرية، وأن كتب التراجم والسير والفهارس والمسلسلات والمشيخات، كانت مقرِّرة ضابطة لتخصص هذا العَلم وهي تترجم له، وأن الدوادي

1: فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي، ابن حجر، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، دط، ج:11، ص: 274.

2:مروان بن علي الأسدي القطان أبو عبد الملك البوني: فقيه مفسر حافظ. أندلسي الأصل نسبته إلى "بونة" وبها نشأ، أقام مدة بقرطبة وروى عن مشايخها، ثم رحل إلى المشرق وعاد إلى عنابة فعكف على التدريس والتأليف إلى أن مات. له "تفسير الموطأ" للإمام مالك. انظر: "معجم أعلام الجزائر"ج:1، ص:52. "الديباج المذهب"ج:2، ص: 339.

3: معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، ط:02، ت: 1980م، ج:1، ص:52.

4: المفسرون الجزائريون عبر القرون،محمد مختار إسكندر، ج: 1، ص: 64.

5: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، خلف بن عبد الملك بن بشكوال، تحقيق: عزت العطار الحسيني،مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:02، ت: 1955م، ص: 582.

المسيلي كان رجل فقه وحديث، وأن القول بأنه من رجالات التفسير وأنه خدم التفسير تأليفا بعيد عن الحقيقة كما يعوزه الدليل الصريح الواضح، وأن الوهم الحاصل كان في فهم عبارة الثعالبي، التي لا بد من تصحيحها، بعد أن فهمها الشيخ عبد الرحمن الجيلالي، باعتباره أول من تحدث في هاته المسألة وقررها، فهم منها أن للإمام الداودي تفسيرا مستقلا منفردا، وأغرب حينما ذكره بالعنونة، وأن المراد بلفظة:"التفسير" هي الشرح، وأن كل نقولات الثعالبي في تفسيره يراد بها شرح موطأ الإمام مالك المسمى بـالنامي، وهو المخطوط الذي لا نملك منه إلا نسخة واحدة ووحيدة، وفيه من العتاقة ما حالت بيننا وبين قراءتها وتحقيقها، بعد أن فعل عامل الزمن بها فعلته.

كما نوجه عناية الباحثين والطلبة لضرورة الاهتمام بهذا المجال البحثي، في تراثنا الجزائري بفنونه وعلومه وأفنانه المنتشرة في رحاب الحواضر العلمية العتيقة، خاصة ونحن نسعى لجمع هذا التراث وإبرازه وإخراجه في حلة أكاديمية معاصرة مدققة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي عياض بن موسى اليحصبي، تح: ابن تاويت الطنجي وآخرون، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، ط:01.
2. الجواهر الحسان في تفسير القرآن، عبد الرحمن الثعالبي، تحقيق: محمد معوض،عادل عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 01، ت: 1418هـ.
3. رسالة الحدود، علي بن عيسى الرماني، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، دت، دط.
4. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي ابن فرحون، تح: محمد أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، دط، دت.
5. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن سالم مخلوف، تحقيق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب المصرية، بيروت، ط: 01، ت: 2003م.
6. الصلة في تاريخ أئمة الأندلس،خلف بن عبد الملك بن بشكوال، تحقيق: عزت العطار الحسيني،مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:02، ت: 1955م.
7. العنوان الصحيح للكتاب، حاتم الشريف العوني، دار علم الفوائد،السعودية، ط:01، ت: 1419هـ.
8. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي، ابن حجر، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، دط.
9. الفهرست، محمدبن إسحاق ابن النديم، تح: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت، ط: 02، ت: 1997م
10. فهرسة ابن خير الإشبيلي، محمدبن خير، الإشبيلي، تح: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، لبنان، ط: 01، ت: 1998م.
11. مدرسة الإمام البخاري في المغرب، يوسف الكتاني، دار لسان العرب، بيروت، ط:01، دت.
12. مقدمة ابن الصلاح، عثمان عبد الرحمن، ابن الصلاح، تح: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دط، ت:1986م.
13. نيل السائرين في طبقات المفسرين، محمد طاهر، مكتبة اليمان، باكستان، ط:03، ت: 2000م.